

نحوه السيرة للسلطان الملك الوردية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٩٤ من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦ .
نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٣

قانون قناة الغور الشرقية المعدل المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ . المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل . ما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل بحذف ما جاء بعد عبارة (والقيام) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
بالاستصلاح الاول للاراضي وذلك بتسويتها ومد القنوات والمصارف اللازمة في المنطقة وصيانتها وابصال المياه الى الاراضي واية اعمال تجريف وانشاء مصارف جوفية اخرى .
المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
١٣ - على وزارة الزراعة والوزارات والدوائر ذات الاختصاص بالتعاون مع سلطة قناة الغور الشرقية كل ضمن حدود امكانياتها ومسؤولياتها واختصاصاتها توجيه المزارعين في منطقة المشروع ومساعدتهم في الامور الفنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية والقيام بايئة اعمال مباشرة تتعلق بالقروض الزراعية وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم قضايا تصنيف المحاصيل وتسويقها والارشاد الزراعي وحفظ التربة وتطوير المزارع وانشاء المزارع النموذجية وتحسين وسائل الفلاحة وغير ذلك مما له علاقة برفع المستوى الزراعي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع .

١٩٦٣/٦/٢٦

احميد طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة
وقائم باعمال قاضي القضاة
رشاد الخطيب
وزير التربية والتعليم
والعدلية والمواصلات
حسن الكايد
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والخارجية والداخلية
حسين بن فاصر

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية والعمل
صالح بركان
وزير المالية والانشاء والتعمير
والاشغال العامة
عبد اللطيف العنتاوي

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٠ صفر سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٩٦

الفهرس

صفحة

٧٩٧	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣ قانون بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد
٧٩٨	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٣ نظام بلدية الفحيص المعدل
٧٩٩	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٣ نظام المياه لبلدية الشونة الجنوبية المعدل
٨٠٠	نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣ نظام بالغاء نظام هيئة العلماء
٨٠١	نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦٣ نظام اللوازم المعدل
٨٠٢	قرار رقم (١٩) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٨٠٦	امراء دفاع رقم (٢٤ و ٢٥) صادران عن رئيس الوزراء
٨٠٦	اوامر اناطه صادرة عن وزير الداخلية بموجب قانون الاتجار مع العدو
٨٠٧	اعلان صادر عن وزير الداخلية بموجب قانون الاتجار مع العدو
٨٠٧	اعلان بتصحيح خطأ صادر عن رئيس الوزراء
٨٠٨	تصحيح اخطاء

هكذا من الله على

نموذج المصنف للملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣

قانون مؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المؤقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون الوعظ والارشاد رقم (١) لسنة ١٩٥٥ وقانون مجلس الوعظ والارشاد المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٢ والانظمة الصادرة بموجبها .

١٩٦٣/٦/١٦

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاة	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
عبد اللطيف العنتاوي	عبد اللطيف العنتاوي

نموذج المصنف للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٣

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٣

نظام بلدية الفحيص المعدل

صادر بموجب المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الفحيص المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٩) من النظام الاصلي بحذف الفقرة التي تنص على استيفاء (٥٠) فلسا عن كل طن من المحروقات على اختلاف انواعها .

١٩٦٣/٦/١٦

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاة	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
صالح بوقان	عبد اللطيف العنتاوي

هكذا من الله على

نموذج المصير للفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٥
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٣

نظام المياه لبلدية الشونة الجنوبية المعدل

صادر بموجب المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لبلدية الشونة الجنوبية المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٨١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ١٢ من النظام الاصلي بحذف ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
د - تستوفي البلدية اثمان المياه من قصر المثل العامر بالشونة بالصورة التالية :-

فلس	
٢٠ - ١	عن كل متر مكعب من الاربعائة متر الاولى
١٥ - ٢	عن كل متر مكعب بعد الاربعائة الى ٦٠٠ متر
١٠ - ٣	عن كل متر مكعب بعد الستائة متر الاولى

١٩٦٣/٦/١٦

احسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة
وقائم باعمال قاضي القضاة
رشاد الخطيب
وزير التربية والتعليم
والعبدلية والمواصلات
حسن الكايد
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والخارجية والداخلية
حسين بن ناصر

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية والعمل
صالح بركان
وزير المالية والانشاء والتعمير
والاشغال العامة
عبد اللطيف العنتاوي

نموذج المصير للفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٥
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٣

نظام بالغاء نظام هيئة العلماء

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

للادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بالغاء نظام هيئة العلماء لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نظام هيئة العلماء رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ .

١٩٦٣/٦/١٦

احسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة
وقائم باعمال قاضي القضاة
رشاد الخطيب
وزير التربية والتعليم
والعبدلية والمواصلات
حسن الكايد
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والخارجية والداخلية
حسين بن ناصر

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية والعمل
صالح بركان
وزير المالية والانشاء والتعمير
والاشغال العامة
عبد اللطيف العنتاوي

نموذج لائحة العمل للوزراء

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ٦١ » لسنة ١٩٦٣

نظام اللوازم المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨٣) من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم (٢) لسنة ١٩٥١ باضافة بند جديد الى الفقرة (أ) منها بعد البند (هـ) مباشرة على الوجه التالي :-

٦ - يحق لوزير التربية والتعليم ان يوافق على شطب ويبع الكتب والقرطاسية التي تلفت او التي بطلت استعمالها شريطة ان لا يكون هناك احوال او اختلاس ، اذا كانت قيمتها لا تزيد على الخمسين دينار .

١٩٦٣/٦/٢٠

الحسين بطال

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وقائم باعمال قاضي القضاء	والعدلية والمواصلات	والخارجية والداخلية
رشاد الخطيب	حسن الكايد	حسين بن ناصر

وزير الصحة	وزير المالية والانشاء والتعمير
والشؤون الاجتماعية والعمل	والاشغال العامة
صالح بوقان	عبد اللطيف العتيابي

قرار رقم (١٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٣/٢/٩٦٣ رقم ٢١٠/زراعة/٢٣١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام المواد ٣٨ و٩٠ و١١٨ من نظام الموظفين المدنيين رقم ١ لسنة ٩٥٨ وبيان ما اذا كان المستخدمون يستفيدون من الاجازة المرضية المنصوص عليها في المادة ١١٨ المذكورة ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة المؤرخ ١٣/٢/٩٦٣ وكتابي رئيس ديوان الموظفين المؤرخين ١٩/١٢/١٩٦٢ و ٢٦/٢/١٩٦٣ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان المادة ٣٨ من نظام الموظفين المدنيين تنص على ما يلي (تسرى على الموظفين غير المصنفين وعلى المستخدمين جميع الاحكام الواردة في هذا النظام ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك او يرد نص خاص به او خاص بالموظفين المصنفين) .

٢ - ان المادة ٩٠ منه تنص على ما يلي (يستحق الموظفون غير المصنفين والمستخدمون برواتب شهرية مقطوعة من التخصيصات المفتوحة اجازة سنوية كما يلي :

أ - ٢١ يوما للموظف الذي يبلغ مجموع ما يتقاضاه من الراتب والعلاوات في الشهر ٢١ دينارا فأكثر .
ب - ١٤ يوما للموظف الذي لا يزيد مجموع ما يتقاضاه من الراتب والعلاوات في الشهر عن ٢١ دينارا .

٣ - ان المادة ١١٨ منه تنص على ما يلي :

أ - يجب ان لا تزيد الاجازة المرضية التي تمنح للموظف غير المصنف عن ثلاثة اشهر راتب كامل مع العلاوات يعطى بعدها نصف الراتب مع نصف العلاوات عن المدة الزائدة شرط ان لا تزيد عن ستة اشهر . وعند انقضاء هذه المدة اذا لم يبل الموظف غير المصنف من مرضه فيقرر الوزير اثناء عمله بناء على تقرير اللجنة الطبية المختصة .

ب - تطبق احكام المادة ١١٦ على الموظفين غير المصنفين من حيث استحقاقهم للراتب الكامل مع العلاوات في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

والواضح من نص المادة ٣٨ المذكورة انه اذا اورد النظام كلمة (الموظف) في اي نص من نصوصه بصورة مطلقة دون ان توصف بوصف خاص كالمصنف وغير المصنف والمستخدم فانها تكون حينئذ شاملة لفئات الموظفين المصنفين وغير المصنفين والمستخدمين ويسرى حكم النص على هؤلاء جميعا ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

اما اذا وردت كلمة (موظف) موصوفة بالمصنف او بغير المصنف او بالمستخدم فان حكمها ينحصر بالموظف الموصوف بالنص ولا يسرى على غيره .

وحيث ان المواد ١٠٥ الى ١١١ من نظام الموظفين اوردت كلمة (موظف) بصورة مطلقة فان احكام هذه المواد بصورة اولية تسرى على الموظفين المصنفين وغير المصنفين والمستخدمين ما لم يرد نص خاص بحق فئة منهم .

وحيث ان المادة ١١٨ المطلوب تفسيرها قد اوردت حكما خاصا بالموظفين غير المصنفين فيما يتعلق بمدة الاجازة المرضية ومقدار الراتب والعلاوة التي يستحقها خلال الاجازة المرضية فان هذا الحكم الخاص يجب تطبيقه على الموظف غير المصنف وحده .

اما الموظفون المصنفون والمستخدمون فتطبق عليهم احكام المواد ١٠٥ - ١١١ كما اسلفنا .

لذا فان المستخدم يستفيد من الاجازة المرضية المنصوص عليها في هذه المواد لا المنصوص عليها في المادة ١١٨ .
اما كون المادة ١١٢ من النظام المذكور الباحثة عن تمديد الاجازة المرضية قد اشارت فقط الى الموظف المصنف
وغير المصنف فان ذلك لا يعني ان احكام المواد ١٠٥-١١١ السابقة لها هي احكام خاصة بهاتين الفئتين من الموظفين
وانما تعني ان التمديد لا يشمل المستخدمين .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
المالية	لرئاسة الوزراء		رئيس محكمة التمييز	
مخالف	مخالف		موسى الساكت	علي مسبار

صدر ١٩٦٣/٦/٨

قرار المخالفة

المسألة المطروحة للتفسير بناء على طلب دولة رئيس الوزراء هي :

بان ما اذا كان المستخدمون في الحكومة يستفيدون من الاجازات المرضية المبحوث عنها في المادة ١١٨ من نظام
الموظفين على ضوء ما جاء في المادتين ٣٨ و ٩٠ منه ؟

انني اتفق والاكثرية على ان المستخدمين لا يستفيدون من الاجازات المرضية المنصوص عليها في المادة ١١٨ من
نظام الموظفين المدنيين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ لان الاجازات المرضية في هذه المادة وردت حصراً بالموظفين غير
المصنفين واعتقد انه عند هذا الحد تكون مهمة الديوان الخاص لتفسير القوانين قد انتهت ، لان التفسير المطلوب قد
حصل ولان هذا الديوان مقيد في تفسير النص المطلوب فقط كما تقتضي بذلك المادة ١٢٣/١ من الدستور ونصها (للايوان
الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء)

ان طلب دولة رئيس الوزراء واضح ومحدد وهو بيان ما اذا كان المستخدمون يستفيدون من الاجازات المرضية
المنصوص عليها في المادة ١١٨ من نظام الموظفين على ضوء ما جاء في المادتين ٣٨ و ٩٠ منه .

ان دولة رئيس الوزراء لم يطلب بيان ما اذا كان المستخدمون يستفيدون من الاجازات المرضية المنصوص
عليها في المواد (١٠٥ الى ١١١) من نظام الموظفين . لذلك فان الاكثرية بتعرضها لتفسير المواد (١٠٥ الى ١١١) من نظام
الموظفين تكون قد تجاوزت حدود اختصاص الديوان كما هو واضح من النص الدستوري الذي اوردته آتفاؤاً ومن الطلب
المحدد الوارد من دولة رئيس الوزراء اذ ليس من حق هذا الديوان ان يثير من عند نفسه نصواً ويتصدى لتفسيرها
لاعطاء فتوى غير مطلوبة .

ومع ذلك فلنفترض ان طلب التفسير يمتد الى المواد (١٠٥ الى ١١١) من نظام الموظفين ولننظر هل كان التفسير
الذي ذهبت اليه الاكثرية يتسجم مع نص هذه المواد ؟

ان الاكثرية المحترمة تقول : " وحيث ان المواد (١٠٥ الى ١١١) من نظام الموظفين اوردت كلمة (موظف)
بصورة مطلقة فان احكام هذه المواد بصورة اولية تسري على الموظفين المصنفين وغير المصنفين والمستخدمين ما لم
يُرد نص خاص بحق فئة منهم " وهذا يخالف الاكثرية في الامور التالية :

الامر الاول : ان الاكثرية لم تلتحق المادة ١١٢ بالمواد (١٠٥ الى ١١١) مع ان نظرة خاطفة تلقى على هذه المواد
يتضح معها ان المادة ١١٢ هي النتيجة بالنسبة للمقدمة اي ما جاء في المواد (١٠٥ الى ١١١) هو بحكم المقدمة لان
هذه المواد بحثت في مدة الاجازة المرضية التي تعطى للموظف وكيفية حسابها والجهات التي تقرر اعطائها ثم جاءت
المادة ١١٢ لتقرر النتيجة بالنسبة للموظف المريض الذي يستفيد استحقاقاته في الاجازة المرضية ثم لا يشفى وتوضيحاً
لهذا الامر ادرج ادناه نص هذه المواد التي جاءت تحت عنوان (الاجازة المرضية) .

المادة ١٠٥- تعطى للموظف عن كل سنة اجازات مرضية براتب كامل مع العلاوات يعادل مجموعها نصف الاجازة
السوية التي يستحقها دون ان تحسب هذه الاجازات المرضية من الاجازة السنوية المستحقة له ، اما اذا زاد
مجموع الاجازات المرضية التي أعطيت للموظف في اثناء السنة عن نصف مدة الاجازة السنوية المستحقة
له ، فتحسب المدة الزائدة عن النصف من الاجازة السنوية المتبقية له .

المادة ١٠٦- مع مراعات احكام المواد التالية ، اذا اصيب الموظف بمرض يستدعي اعطائه اجازة مرضية مستمرة لمدة تزيد
عن اسبوعين فلا تحسب الزيادة في هذه الاجازة المرضية من اجازته السنوية .

المادة ١٠٧- اذا كان الموظف قد استعمل جميع اجازاته السنوية المستحقة له واعطي بعدئذ اجازة مرضية فلا تحسب
هذه الاجازة او اى جزء منها من اية اجازة سنوية قد تستحق للموظف في السنة التي تعقب تاريخ اعطائه
الاجازة المرضية .

المادة ١٠٨- تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً بناء على تقرير طبي من طبيب الحكومة . واذا
زادت المدة عن اسبوع ولم تتجاوز شهراً واحداً فتعطى الاجازة المرضية بناء على تقرير من لجنة الاء الطبية .

المادة ١٠٩- اذا لم يبل الموظف من مرضه خلال شهر من تاريخ اعطائه الاجازة المرضية فتمدد اجازته للمدة التي
تراها اللجنة الطبية المختصة .

المادة ١١٠- على اللجان الطبية ان تعين في تقريرها المدة التي تعتقد انها كافية لشفاء الموظف من مرضه ، فاذا اشترطت
وجوب اعادة فحصه بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح للموظف بمزاولة عمله قبل اعادة ذلك الفحص الطبي .

المادة ١١١- يتقاضى الموظف المجاز بسبب المرض راتبه كاملاً مع العلاوات عن اربعة الشهور الاولى ونصف الراتب
الكامل مع نصف العلاوات عن المدة التي يقضيها في المرض بعد ذلك حتى ثمانية شهور . ويعتبر بدء مدة
الاجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع الموظف فيه عن وظيفته .

المادة ١١٢- اذا لم يبل الموظف المريض من مرضه بعد انتهاء ثمانية الشهور المار ذكرها يعاين مرة اخرى من قبل اللجنة
الطبية المختصة فاذا وجدت اللجنة المشار اليها ان مرضه غير قابل للشفاء تنهي خدمته بقرار من الوزير
المختص اذا كان من موظفي الصنف الثاني وباراده ملكية بناء على قرار مجلس الوزراء وتنسب الوزير
المختص اذا كان من موظفي الصنف الاول . واذا وجدت ان مرضه قابل للشفاء فيجوز بتنصيب الوزير
المختص وموافقة مجلس الوزراء تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى بنصف الراتب مع نصف العلاوات
على ان لا يتجاوز هذا التمديد ثمانية شهور اخرى .

من استعراض هذه المواد يتبين جلياً انه لا يجوز استبعاد المادة ١١٢ وفصلها عن اخواتها المواد (١٠٥ الى ١١١)
لاننا ان فعلنا ذلك نكون قد فصلنا بين مقدمة الموضوع ونتيجته اللازمة ونجسداً لهذه الفكرة نفترض ان المادة ١١٢
غير موجودة عندها نشأ السؤال التالي :

مرض الموظف فاعطى بالاستناد الى المواد (١٠٥ الى ١١١) اقصى مدة تجيز هذه المرات اعطاءها وبعد انتهائها ظل الموظف مريضاً ولم يشف فما هو مصيره ؟؟ هنا تصبح المادة ١١٢ امراً ضرورياً لانها توضح هذا المصير وهي بهذا الاعتبار جزء رئيسي هام لا يجوز فصله عن باقي المواد المذكورة .

الامر الثاني : ان المواد (١٠٥ الى ١١١) لم تورد كلمة (موظف) كما قالت الاكثرية وانما اوردت كلمة (الموظف) معرفاً بالتعريف ولا يجوز اسقاط ال التعريف من الحساب او تجاهلها لانها بدخولها على النكرة تحمل معناها من الاطلاق الى التقيد فيقال مثلاً اشترت (بيتاً) ثم بعت (البيت) فالشراء وقع على مطلق بيت لان كلمة (بيتاً) نكرة مطلقة لا تدل على بيت معين ولكن البيع وقع على بيت معين وهو البيت الذي اشترى لان كلمة بيت هنا جاءت معرفة بال التعريف ولو قال الفائل (ثم بعت بيتاً) لكان المعنى ان البيع وقع على مطلق بيت فيجوز ان يكون البيت الذي اشترى ويجوز ان يكون خلافاً ، فهذه المعاني المختلفة اطلاقاً وتقييداً انما نشأت بسبب وجود وعدم وجود ال التعريف وهذا واضح من كتب اللغة وعلى رأسها كتاب منتهى اللبيب لابن هشام في معاني الحروف .

الامر الثالث : هو تعقيب على ضرورة الحاق المادة ١١٢ من نظام الموظفين بباقي المواد من ١٠٥ الى ١١١ وقراءة هذه المواد من (١٠٥ الى ١١٢) على ضوء بعضها البعض على اعتبار انها تؤلف سلسلة واحدة متصلة الحلقات يوحد بينها موضوع واحد ويشدها الى بعضها بعروة وتقي وينتج عن ذلك ان (الموظف المريض) الوارد ذكره في مسهل المادة ١١٢ هو الموظف الذي عاجلت اوضاع مرضه المواد من (١٠٥-١١١) وهذا الموظف هو موظف مصنف بدليل ما جاء صراحة في المادة ١١٢ السالفة الذكر حيث نصت (فاذا وجدت اللجنة المشار اليها اي اللجنة الطبية - ان مرضه غير قابل للشفاء تنهي خدمته بقرار من الوزير المختص اذا كان من موظفي الصنف الثاني وبارادة ملكية وبناء على قرار مجلس الوزراء وتنسب الوزير المختص اذا كان من موظفي الصنف الاول) فهل بعد هذا النص الصريح يبقى مجال للتردد في ان الموظف المحكى عنه في المواد من (١٠٥ الى ١١١) هو موظف مصنف اما من الصنف الثاني او من الصنف الاول ولا يبقى اطلاقاً ما يبرر القول بان المستخدمين لهم اية علاقة بهذه النصوص التي جاءت حصراً بالموظف المصنف كما لا محل للقول بان المادة ١١٢ وضعت فقط للبحث في تمديد الاجازة المرضية كما هو واضح من نصها وايضاً فليس في هذه المادة اية اشارة للموظف غير المصنف كما ذكرت الاكثرية .

الامر الرابع : اذا اخذنا برأي الاكثرية ان المستخدم يستفيد من الاجازة المرضية المنصوص عليها في المواد من (١٠٥ الى ١١١) من نظام الموظفين تكون النتيجة اننا وضعنا المستخدم على مستوى اكبر موظف في الدولة في حين انه من العمال لاغراض قانون العمل ويطبق عليه هذا القانون فيما خلا ما نص عليه في نظام الموظفين ومن يستعرض نظام الموظفين يجد ان هذا النظام جعل المستخدم على مستوى الموظف غير المصنف او دونه بيد ان هذا النظام لم يعط المستخدم الحق في الاجازة المرضية لانه اعتبره بحكم الاجير الذي يستوفى راتبه المقطوع على اساس الاجرة اليومية او غيرها ان اشتغل اخذ اجره وان لم يشتغل فلا اجر له هذا من جهة ومن جهة اخرى فانه غالباً ما يتم استخدامه على حساب المشاريع التي بانتهائها ينتهي استخدامه وهذا بخلاف الموظف المصنف او غير المصنف لان علاقتها بالحكومة علاقة تنظيمية لا علاقة عقدية ولها صفة الديمومة التي ليست للمستخدم ومنها يمكن امر فانه لا يجوز اعطاء المستخدم اجازة مرضية قياساً على الموظف المصنف او غير المصنف لان نظام الموظفين حصراً الاجازات المرضية بها بالنص الصريح فاذا ما اريد اعطاء الاجازة المرضية الى المستخدمين فلا بد من وضع نص جديد بذلك يضاف الى نظام الموظفين .

المستشار الحقوقي لوزارة المالية المستشار الحقوقي لروثة الوزراء

جمال الحسن

شكري المهدي

امر دفاع رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٣

صادر بالاستناد الى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

١ - اقرر بالاستناد الى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ تعيين السيد صلاح ابو زيد مراقباً عاماً للمطبوعات اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ .

٢ - يلغى امر الدفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٦٣ تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١ .

١٩٦٣/٦/٢٣

رئيس الوزراء

امر دفاع رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

تأمينا للسلامة العامة وعملاً بالصلاحيات المخولة الى بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بالاستيلاء على نبع مياه عين عريك لمصلحة بلديات رام الله والبيره ودير دويان وتشكيل لجنة من قائمات رام الله ورؤساء البلديات المذكورة وممثلين عن اهالي القرية لتقدير التعويض اللازم عما سيلحق باصحاب الاراضي التي تستفيد من النبع من اضرار .

١٩٦٣/٦/٢٤

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

قانون الاتجار مع العدو

اوامر اناطه صادرة عن سيادة وزير الداخلية

بمقتضى البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة

١ - انا وزير الداخلية استناداً الى الصلاحيات المخولة الي في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من مرسوم الاتجار مع العدو (حارس املاك العدو) لسنة ١٩٣٩ ووفقاً للارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ٣٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٩٥٠/٨/١٦ وعملاً بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الأردنية الهاشمية التي تخص سليم مناحم موسى بنين بحارس املاك العدو ، وبذلك اصبحت اموال المذكور منوطة بالحارس المذكور .

وزير الداخلية

٢ - انا وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الي في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من مرسوم الاتجار مع العدو (حارس املاك العدو) لسنة ١٩٣٩ ووفقا للارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ٣٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١٦/٨/١٩٥٠ وعلا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع ما يخص اصحاب الحقوق من رعايا العدو في ارض البقعا والعامودية في قرية حزما باسم حارس املاك العدو ، وبذلك اصبحت تلك الاملاك المذكورة منوطة بالحارس المذكور .

وزير الداخلية

٣ - انا وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الي في البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة من مرسوم الاتجار مع العدو (حارس املاك العدو) لسنة ١٩٣٩ ووفقا للارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ٣٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٨/١٩٥٠ وعلا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لشركة الرهنيات الزراعية في فلسطين المحدودة الكائنة في المداكة الاردنية الهاشمية بحارس املاك العدو وبذلك اصبحت الاموال المذكورة منوطة بالحارس المذكور .

وزير الداخلية

اعلان

صادر بمقتضى قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩ - تعيين حارس لاموال العدو
علا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى الفقرة (١) من المادة التاسعة من قانون الاتجار مع العدو رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٩ انا وزير الداخلية قد عينت السيد شاهر المحسن حارسا لاملاك العدو في المملكة الاردنية الهاشمية اعتباراً من اليوم الثامن من شهر حزيران سنة ١٩٦٣ .

وزير الداخلية

اعلان

يعلن انه سقطت خطأ الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من نظام الكلية الحربية المنشور بالعدد (١٦٩٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٤/حزيران سنة ١٩٦٣ والصواب هو ان يصبح ما جاء في الفقرة (أ) من المادة (٣٨) المذكورة فقرة (ب) وتضاف اليها الفقرة التالية كفقرة (أ) .
١ - اذا كان قد انبى السنة الدراسية الاولى يعطى رتبة نائب ويستخد في القوات المسلحة الاردنية لمدة ثلاث سنوات.

رئيس الوزراء

تصحيح اخطاء

١ - سقطت سهواً كلمة « ست » الواردة بعد عبارة مدة لا تقل عن . . . في البند (١) من الفقرة ب من المادة التاسعة من نظام العلاوات الفنية والادارية والاختصاص لاطباء وصيادلة وزارة الصحة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٣ المنشور على الصحيفة (٦٨٩) من عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٩٢) الصادر بتاريخ ١٦ حزيران سنة ١٩٦٣ م .

٢ - وقع خطأ في السطر الاول من البند الرابع من قرار المخالفة المنشور على الصحيفة (٧٢٤) من عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٩٣) على الشكل التالي :

الخطاء المنشور	الصواب
فما يبدو وبهذه القاعدة فقر	فما يبدو وبهذه القاعدة فقدر

٣ - ورد خطأ على الصحيفة ٧٢٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٩٣ الصادر بتاريخ ٢٤ حزيران قرار رقم (١٩) والصواب قرار رقم (٢١)

هكذا من الأهل